بسم الله الرحمن الرحيم

مجلة

دراسات الشرق الأوسط وأفريقيا

مجلة نصف سنوية تعنى بدراسات الشرق الأوسط وأفريقيا

العدد (4) ، المجلد (2) ، السنة الثانية ، ذو القعدة 1425 هـ - يناير 2005م

توظيف الإعلام في بناء السلام السوداني ..... د. مصعب عبد القادر

الهجرة والنزوح: حيوية تكوين السودان الحديث ..... د. ابراهيم ابوعوف

أصول المد الإسلامي ووسائله وغاياته ..... د. أمير النعمان

العلاقات العاجية ـ العربية: رؤية استراتيجية ..... د. كوني مورلاي

التحول نحو "التنافسية " في العلاقات الدولية ..... أ.د.جمال زهران

دراسات — تقارير — عروض كتب

ملف خاص بالعلاقات الاقتصادية الدولية

يصدرها مركز دراسات الشرق الأوسط وأفريقيا

القيم والضوابط السائدة في العمل الاجتماعي في البلدان العربية (رصد وتفسير وتقويم)

د. محمد عبد الله النقرابى*

مقدمة

لقد أضحى مفهوم العمل الاجتماعي يتسع بصورة مستمرة مع تزايد تعقيد علاقة الإنسان ببيئته، وتطور العمل الاجتماعي في الغرب عن جملة من المثل الإنسانية والديمقراطية واصبح نسقا شاملا له قيمه ونظريته وأسلوب ممارسته باستناده على قيم مثل احترام المساواة بين الأفراد وذاتيتهم . ركز العمل الاجتماعي في الغرب – ولفترة تجاوزت القرن من الزمان – على الإيفاء باحتياجات العملاء وتطوير قدراتهم .

ونجد أن مفاهيم مثل " حقوق الإنسان" والعدالة الاجتماعية " أضحت مفاهيما محددة للممارسة المهنية وموجه لها. من ثم أصبحت هذه القيم المهنية تشكل معايير أخلاقية مدونة للممارسة المهنية . فمثلا يضع الاتحاد العالمي للأخصائيين الاجتماعيين (International Federation Of Social Workers) تعريفا يبرز تركيزه الكلي على الأشخاص وبيئتهم، ويضع مدى واسعا للتدخلات تراوح بين تلك التي تتعامل مع العمليات النفسية – الاجتماعية (Psychosocial Processes) إلى تلك التي تهدف إلى المساهمة في السياسات الاجتماعية والتخطيط والتنمية الاجتماعية .

لعل ما ذكر يشير إلى ديناميكية العمل الاجتماعي وحركيته نظرية وممارسة، وإذا كانت الأطر الفلسفية والنظرية والعملية الغربية وليدة ظروف تاريخية وثقافية واقتصادية خاصة ، إلا أن هذه الأطر أصبحت تشكل رؤية غالبة نتيجة لجملة من العوامل. ولعل مفاهيم العولمة الاقتصادية والاجتماعية التي يطرحها الغرب حاليا تشكل في مجملها توسيعا لنطاق مفهوم العمل الاجتماعي الدولي . من ثم ومن

---

* أستاذ علم الاجتماع بجامعة أم درمان الإسلامية ، والأمين العام للصندوق القومي لرعاية الطلاب. قدمت الورقة في ندوة "قيم وضوابط العمل الاجتماعي"، جامعة الدول العربية، الأمانة الفنية لمجلس الشؤون الاجتماعية العرب بالتنسيق مع وزارة الرعاية الاجتماعية بجمهورية السودان، الخرطوم، ١٣-١٥ اكتوبر ٢٠٠٣م.

خلال إعادة إنتاج توضيف مشكلات علاقة الإنسان بالإنسان وعلاقته بالبيئة يتم تحديد أطر ومفهوم العمل الاجتماعي لفضاءات متزايدة.

من جهة أخرى، يشير التقرير الاجتماعي العربي إلى أن مفهوم العمل الاجتماعي ينصرف إلى ثلاثة مستويات:

أ. مستوى عام موسع ينظر إلى العمل الاجتماعي باعتباره تطويرا لقدرة المجتمع عبر الزمن على تحقيق المزيد من التحسن المتواصل في ظروف الحياة المادية والمعنوية للمجتمع ولأعضائه من مختلف الجماعات والأفراد، وذلك في إطار التعامل الفعال مع مقتضيات العصر ووفقا للنسق الثقافي/القيمي الخاص بالمجتمع.

ب. مستوى وسيط يتخذ فيه العمل الاجتماعي صيغا وأشكالا تتعدد بتعدد ميادين الحياة المجتمعية (اقتصادية، سياسية، علمية، ثقافية، دينية، أمنية واجتماعية). يترجم العمل الاجتماعي في هذا المستوى إلى أطر تنظيمية ومؤسسية، حكومية وأهلية وقواعد وإجراءات تنفيذية.

ج. مستوى محدد ضيق ينصرف إلى مجموع الأنشطة الموجهة إلى تحسين قدرات الجماعات والأفراد غير القادرين أو ناقصي القدرة لأي سبب كان على المشاركة النشطة في حياة المجتمع اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا، أو لتزويدهم بفرص البقاء والارتقاء في حالة فقدهم الكلي أو الجزئي لمثل هذه الفرص.

العمل الاجتماعي في العالم العربي

عندما نتحدث عن العالم العربي فإننا نتحدث عن إطار كلي متنوع، ورغما عن ذلك نجد تشابها في التجربة التاريخية، والمجتمع العربي يتسم بمزيج من خصائص الوحدة وخصائص التنوع. فأما الوحدة فهي تتمثل في مقومات التكامل في الجغرافيا الطبيعية والاقتصادية واللغة الواحدة والتاريخ المشترك وأما التنوع فهو كامن في المستويات وفي الأبعاد المتنوعة للحياة الاجتماعية العربية، والتي قد تتباين فيما بينها ولكنها تصب في التيار المشترك لتطور المجتمع العربي. (١) إلا أن المجتمع العربي خضع ومازال يخضع لتحولات كبيرة وبالذات في الآونة الأخيرة. كما أنه كان وما زال يعاني قدرا كبيرا من التبعية فقد اندمج اقتصاد معظم البلدان العربية في السوق العالمية الرأسمالية وكان التركيز على نمط الاستهلاك أكثر من الإنتاج. (٢) من ثم فإن النظر في أمر العمل الاجتماعي العربي يتطلب منا

أن نأخذ في الاعتبار بعضا من المفارقات داخل وبين الدول العربية التي يمكن أن نوجز منها :

أولا: تفاوت في معدلات الدخل القومي بين دول عربية تنتج النفط - السعودية ودول الخليج - وأخرى لا تنتجه فقد حققت الدول النفطية مستويات عالية في إجمالي الناتج القومي ورفعت مستوى المعيشة في مجالات التعليم والصحة والسكن والتحضر وغيرها، بينما كانت هذه المعدلات متدنية في الدول العربية التي لا تنتج النفط. وهذا التباين له أثره على أولوية الاهتمام بالعمل الاجتماعي من جهة وطبيعة المشكلات التي تتعامل معها مؤسسات العمل الاجتماعي من جهة أخرى.

ثانيا: نجد أن الصرف على الضمان الاجتماعي ومؤسساته (Social Security) كنسبة من الصرف الحكومي الكلي يتفاوت تفاوتا كبيرا دون اعتبار كبير أحيانا لارتفاع الدخل القومي. فبينما نجد أن النسبة في البحرين مثلا (عام ١٩٩٤م) ٥,٨٪ نجدها ١٣,٥٪ في مصر، ١٩٪ في الكويت، ٣,٨٪ في سلطنة عمان، ٣,٤٪ في سوريا، ١٨٪ في تونس، ٣,٥٪ في الإمارات العربية المتحدة في ذات العام ، (٣) وهو أمر يشير إلى تباين السياسات من جهة، واختلاف درجة قوة أو ضعف البناء المؤسسي لمؤسسات العمل الاجتماعي - في هذا الجانب على الأقل - من جهة أخرى.

ثالثا: لقد أدى الانفتاح بصورة كبيرة على المتغيرات العالمية والتغيرات الداخلية والخارجية التي أصابت جل الدول العربية إلى تنوع عاملي وعملاء العمل الاجتماعي على حد سواء ، فإلى جانب الدولة هناك مؤسسات العمل الاجتماعي الطوعي المحلي والعالمي والخاصة. وهي مؤشرات لما يمكن أن يكون عليه مستقبل العمل الاجتماعي في العالم العربي.

عليه ، وبناء على ما أشرنا إليه ، فإنه يمكن القول بأنه من الصعوبة أن نتحدث عن نموذج (Model) متجانس لطبيعة وسمات العمل الاجتماعي في العالم العربي . الا إننا ومن خلال تشخيص بعضا من واقع العمل الاجتماعي العربي يمكن أن نتعرف على إطاره العام وإتجاه حركته وأساليب الممارسة فيه والقيم السائدة .

نشأة العمل الاجتماعي العربي

تعتبر رعاية المجتمع للأفراد والجماعات من الضرورات الوظيفية لبناء المجتمع وإستمراره . لقد بدأت أنشطة الرعاية الاجتماعية في الدول الغربية تحت مسمى الإحسان والإصلاحيات ثم الرعاية الاجتماعية والخدمة الاجتماعية ، كما ظهر مفهوم دولة الرعاية (Welfare State) الذي استخدم في الولايات المتحدة الأمريكية لأول مرة عام ١٩٤٨م ليعبر عن نموذج السياسة التي تسير عليها الدولة في تخطيط وتنفيذ برامج وخدمات الرعاية الاجتماعية، وهو يشير إلى مسؤولية الحكومة نحو ضمان وحماية الحد الأدنى من الدخل والصحة والإسكان والتعليم لكل مواطن باعتبار أن ذلك حق المواطن على الدولة، وقد واجه هذا النموذج صورا من الهجوم في عدد من الدول الغربية وتراجع الالتزام به مع تزايد مشكلات الركود الاقتصادي والبطالة وتضاؤل الموارد اللازمة للإنفاق على الخدمات الاجتماعية .

ومن الواضح أن تجربة مؤسسات العمل الاجتماعي انتقلت إلى كثير من الدول العربية في ظل ظروف الأزمات الاقتصادية وإفرازات التغيير الاجتماعي . فقد أنشأت أول محلات للمطاعم الشعبية في مصر أبان الأزمة الاقتصادية في عام ١٩٢٩م بصورة اقتدى فيها المثقفون عام ١٩٣١م بما حدث في إنجلترا عام ١٨٨٤م، (٤) وإن كان مجال إصلاحيات الأحداث اسبق (١٩٠٥م)، إلا أننا نجد تعدد المؤسسات أدى إلى قيام وزارة الشؤون الاجتماعية عام ١٩٣٩م تضم مؤسسات مثل السجون والإصلاحيات والعمل .

أما في السودان فقد هدفت السياسة الاستعمارية إلى تمكين نشاط التبشير المسيحي وإعطائه اليد الطولي في تقديم خدمات اجتماعية مبكرة في جنوب السودان ومديرية الخرطوم أدى ذلك - كرد فعل - إلى تطور حركة طوعية لمواجهة سياسة فرص التعليم المحدودة والرغبة في تحجيم التبشير الأوروبي ونتج عن ذلك تقديم خدمات اجتماعية خاصة في مجال التعليم .(٥) وفي عام ١٩٤٩م أنشأت مصلحة للتنمية الاجتماعية كجزء من الهيكل الإداري بمشروع الجزيرة وتطور الأمر في طليعة العهد الوطني ، إذ أفردت أول حكومة وطنية في السودان عام ١٩٥٤م وزارة منفصلة للشؤون الاجتماعية والتي لم تستمر لأكثر من أربع أعوام . ثم قامت مصلحة للرعاية الاجتماعية عام ١٩٦٧م في إطار وزارة الأعلام والشؤون الاجتماعية. ومن الملاحظ أن المسؤولين في هذه الوزارة اهتموا بالاستفادة من التجربة البريطانية.(٦) ثم لم يستقر أمر الوزارة لفترات تالية وأصبحت مهام

العمل الاجتماعي يعاد النظر فيها وتدمج في وزارات مختلفة إلى أن أصبحت وزارة قائمة بذاتها أخيرا.

على إننا نجد دولا كالمملكة العربية السعودية لم تخضع لذات الظروف التاريخية قامت فيها مؤسسات العمل الاجتماعي كاستجابة لمقتضيات التغيير الاجتماعي (كمؤسسات رعاية الأطفال والمعاقين، رعاية الأحداث والتنمية الاجتماعية). [٧] ورغما عن وضوح أثر التجربة الاستعمارية على تكوين مؤسسات العمل الاجتماعي في غالب الدول العربية إلا إننا نلاحظ مرة أخرى تباين الاهتمام بهذه المؤسسات وتأخر التجربة وعدم رسوخها في بلدان أخرى إضافة إلى عدم وجود سياسة عامة موحدة أو رؤية غالبة يمكن أن نخلص منها إلى توصيف نموذج بعينه للعمل الاجتماعي في الدول العربية.

قيم ومبادئ الممارسة المهنية للعمل الاجتماعي

تعتبر القيم من أهم المكونات المهنية فهي تحدد شكل الممارسة. ونلاحظ في قيم الممارسة الغربية إنها نشأت إنسانية - ديمقراطية ، وأن التراث الديني اليهودي والنصراني كان لهما الأثر الواضح في تشكيل هذه القيم المهنية . فمنذ أن نشأت الهيئات للإحسان في أمريكا وكندا بين عامي ١٨٧١ - ١٨٩٢م لم تخل الكتابات التي تحدثت عن تاريخ الخدمة الاجتماعية من إثبات العلاقة بين الدين والقيم المهنية، [٨] إلا أن التغييرات التي حدثت في حياة الإنسان الغربي والتي تميزت بانقطاع دور الدين وهيمنة الوضعية والمذاهب التي تشك في المبادئ الدينية على الجامعات الأمريكية وغيرها أدت إلى علمنة تدريجية للعمل الاجتماعي . لذلك نجد أن معظم الكتاب المحدثين يرون أن قيم الخدمة الاجتماعية - مثلا - في العالم الغربي في الوقت الحاضر هي قيم علمانية (Secular) وإنسانية (Humanist) . إلا أننا رغما عن ذلك نجد أن هناك قيما عامة ظلت تؤطر الممارسة المهنية للعمل الاجتماعي في الغرب . ففي تعريف المفاهيم الذي أصدره الاتحاد العالمي للأخصائيين الاجتماعيين نجد الحديث عن قيم: احترام المساواة - القيمة الاجتماعية للأفراد-حقوق الإنسان والعدالة الاجتماعية - التضامن مع المحرومين . كما نجد أن قيم الممارسة المهنية مضمنة في معايير ولوائح أخلاقيات الممارسة الوطنية التي تطرح كمعايير عالمية لممارسة المهنة.

قيم الممارسة المهنية في الدول العربية

أشكال العمل الاجتماعي المتعارف عليها نشأت أصلا في المجتمع الرأسمالي الغربي ثم انتشرت من بعد إلى دول العالم النامي . من ثم فإن بعض القيم التي نشأ العمل الاجتماعي في ظلها قد لا تنسجم بل قد تتعارض مع القيم الاجتماعية في الدول التي انتقلت إليها ، فإذا كانت قيمة الإنسان كانسان لا تعرف حدودا وطنية إلا أن هناك قيما أخرى للممارسة تنبثق عن النظام الاجتماعي والاقتصادي القائم . (٩)

على جانب آخر فان ممارسة العمل الاجتماعي ظلت تستند إلى قاعدة واسعة من العلوم الاجتماعية والإنسانية، كما أن العاملين في مجال الممارسة هم من جملة تخصصات وخلفيات أكاديمية لها أسلوبها في التكوين العلمي والشخصي . من ثم فإننا لا نكاد نجد جماعة مهنية واحدة متسقة تماما في رؤاها وتوجهاتها وأسلوبية ممارستها.

لا نستطيع هنا أن نغفل من جانب القيم الشخصية للباحث الاجتماعي العربي وهي جزء من موروثه القيمي العام الذي لا يمكن إلغاؤه أو القفز فوقه أثناء عمله خاصة في ظل تشعب وتعقيد العلاقات الاجتماعية .إن الموروث القيمي للثقافة العربية جزء من التكوين القيمي للعاملين في مجال العمل الاجتماعي، كما أن التيارات الحديثة المتصارعة في الثقافة العربية المعاصرة – وما تبرزه من صراع بين أنماط قيميه مختلفة – لها أيضا انعكاسها على الممارسة المهنية ولعل محاولة الاستفادة من هذه العناصر الخاصة بالمجتمع العربي في التكوين المهني والتدخل المهني من القضايا التي شغلت بال الكثير من العاملين في مجال العمل الاجتماعي العربي . فما زال المجتمع العربي يملك من عوامل القوة في جوانبه الإنسانية وبنائه الاجتماعي وإرثه الثقافي عوامل مميزة يمكن استثمارها في فلسفة وممارسة العمل الاجتماعي ، (١٠) كذلك فلا يمكننا أن نغفل اثر القيم الشخصية للعاملين في مجالات العمل الاجتماعي على تشكيل وإعادة تشكيل القيم التنظيمية التي تحكم عمل المؤسسات الاجتماعية نفسها . من ثم فان التبادل بين القيم المهنية والقيم المرتبطة بثقافة الأخصائي العربي عملية مستمرة ولها أثرها في تشكيل قيم الممارسة وضوابطها . فبالنظر إلى التأهيل الأكاديمي للأخصائي الاجتماعي في الدول العربية نجد تطابقا بين المناهج في غالب الجامعات العربية، ولعل ذلك راجع إلى أن هذه الجامعات قد أخذت بنموذج واحد في تعليم مفاهيم ومبادئ العمل الاجتماعي .

كذلك نلاحظ أن جميع الكتب الدراسية المقررة في مواد الرعاية الاجتماعية كمعارف وكعلوم مساعدة على التخصص في الخدمة الاجتماعية - مثلا- قد حددت مجالاتها وقيمها ومهارتها وطرقها وفقا للنموذج الأمريكي ، وكتبت على نمط يكاد يكون واحدا . (١١) يرى مارشال أن الديمقراطية السياسية كانت أساسا لتطور الرعاية الاجتماعية في الغرب ، وأن الرعاية الاجتماعية مكنت اقتصاديات الدول الغربية من النمو والرفاء .(١٢) وفي ذات السياق يذهب ميثاق العمل الاجتماعي العربي إلى أن الديمقراطية هي أحد الأسس والقواعد التي ينبغي أن يقوم عليها العمل الاجتماعي . (١٣) ويدعو الميثاق إلى ضرورة الاعتراف لجميع الأفراد دون تمييز بسبب الجنس أو اللون أو الأصل أو الدين أو المركز الاجتماعي أو العقيدة السياسية أو غير ذلك ، بحقهم في التمتع بثمرات التنمية الاجتماعية وعليهم أن يسهموا فيها. وأن المساواة والعدالة الاجتماعية واحترام حقوق الإنسان هي الدعائم الأساسية للتقدم الاجتماعي . وقد أطرت هذه السمات إلى حد كبير المعايير المهنية الناشئة في الدول العربية .

يقول اتحاد الأخصائيين الاجتماعيين السودانيين - مثلا - إنه يلتزم بالمبادئ الأساسية التي ترتكز عليها مهنة الخدمة الاجتماعية مؤكدا على المبادئ التي تعلي من القيم الإنسانية. كما يلتزم بالموضوعية والعلمية في مجال الظواهر والمشكلات الاجتماعية . (١٤)

من ناحية أخرى نلاحظ أن غالب مؤسسات العمل الاجتماعي في الدول العربية تحت رعاية مباشرة أو غير مباشرة من الدولة ، الأمر الذي يدعم الاتجاه إلى النمطية في الأداء والممارسة .

كانت الكثير من أشكال العمل الاجتماعي الطوعي السائدة في المجتمع العربي تحمل معايير المجتمع وقيمه ، إلا أن اضمحلال هذه الأشكال وتراجعها نتيجة لعدم تطويرها لتتلاءم مع متغيرات المجتمع من جهة والانفتاح الواسع على أشكال العمل الاجتماعي الغربي وتبنيها من جهة أخرى- كل ذلك أدى إلى ما أشرنا إليه آنفا في النظرية والممارسة.

أخيرا، فان عولمة نظم الاتصال واتساع دائرة التواصل الثقافي والاقتصادي والسياسي تجعل نماذج وأنماط العمل الاجتماعي- بمكوناتها القيمية - التي تطرح في العالم المتقدم مكونا أساسيا من مكونات الخيار الاجتماعي العربي . وهنا فان هذه النماذج المعدة بصورة تفضيلية ، والتي تمثل أس آليات عمل المؤسسات والمنظمات الدولية تدعو إلى النظر في كيفية التعامل معها- أخذا أو عطاءً - بما

يحفظ الهوية والثقافة الخاصة بالمجتمعات العربية. يقول التقرير الاجتماعي العربي: "إننا نرى ضرورة تجاوز التأمل النقدي والوعي بهذه الظاهرة (أي العولمة)، إلى تحليل أبعادها والعمل على إعادة صياغتها على نحو يجعلها تتسع لتعدد الدول وتعدد الحضارات وتعدد الثقافات وحرية الاختيار دون سعي أي منها - من خلال توظيف عناصر القوة الاقتصادية والسياسية والعسكرية والإعلامية - لنفي الآخرين واستبعادهم ، أو لإجبارهم على تبنى مفاهيم وقواعد وإجراءات تتناقض مع معتقداتهم وقيمهم الدينية والأخلاقية وثوابت حياتهم الاجتماعية .(١٥)

خلاصة

من الواضح أن هناك نقصا في المصادر الخاصة بالعمل الاجتماعي في الدول العربية ، وهو في حد ذاته مؤشر لحداثة وضعف الاهتمام بهذا الجانب . وقد أشار تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) للتنمية البشرية في الدول العربية لعام ٢٠٠٢م لهذا الأشكال واعتبره واحدا من مؤشرات التخلف الذي تعاني منه الدول العربية .(١٦) ولكن بالرغم من ذلك فيمكن أن نخلص إلى عدد من المؤشرات الخاصة بالعمل الاجتماعي وقيمة وضوابطه في الدول العربية نجملها فيما يلي :

١. هناك تفاوت في الاهتمام بالعمل الاجتماعي المؤسسي بين الدول العربية من حيث قيام المؤسسات أو الصرف عليها، إلا أن هناك تزايدا في الاهتمام بقيام مؤسسات العمل الاجتماعي القائمة على نمط المؤسسات الغربية بأطرها النظرية والتنظيمية والمهنية. كما أن الأطر التقليدية الرعائية والتكافلية ، وإن كنا لا نجد حصرا لانتشارها بالبلدان العربية، إلا إنها لم تطور في اتجاه قيام مؤسسات وطنية للعمل الاجتماعي فرغما عن جهود بعض الدول العربية في تطوير مؤسسات ذات صفة دينية كالزكاة في السودان، مصر واليمن ..الخ ، أن هناك دولا أخري أتاحت فرص العمل الاجتماعي لمؤسسات دينية أو محلية إلا أن هذا التباين في النظر إلى العمل الاجتماعي لم يستصحب تطور رؤى أو فلسفة غالبة . من جهة أخرى ، فان هناك اتجاها متزايدا لخصخصة مناشط الرعاية الاجتماعية في كثير من الدول العربية كما يحدث في التعليم والصحة مثلا، وهو إتجاه يتساند مع انتشار وتوسع آليات التحرير الاقتصادي في ظل العولمة الاقتصادية. كما إنها تستصحب أطرا قيمية ومهنية ملائمة لها.

٢. من ثم تتجه ضوابط الممارسة المهنية للعمل الاجتماعي إلى أن تأخذ شكلا واحدا غالبا مستمد من أطر العمل الاجتماعي في الغرب في ظل غياب مبادرات وطنية واضحة.

٣. هناك بدايات لجهد عربي مشترك وتنسيق في مجال العمل الاجتماعي : كاستراتيجية العمل الاجتماعي في الوطن العربي (١٩٧٩م) ، الاستراتيجية العربية لمكافحة الاستعمال غير المشروع للمخدرات والمؤثرات العقلية (١٩٨٦م) ، والاتفاقية العربية بشأن عمل الأحداث (١٩٩٦م) ، وهو جهد هام لاستلهام قيم ومفاهيم للعمل الاجتماعي من الواقع الثقافي والحضاري العربي.

ولابد أن يتسع هذا الجهد ليشمل تأطير الضوابط والمعايير الخاصة بالعمل الاجتماعي العربي. ونقترح هنا أن يقوم جهاز لاعتماد أسس ومعايير العمل الاجتماعي العربي يعمل على التقنين والمعايرة المهنية بالصورة التي تتفق مع المعطيات الثقافية والحضارية للمجتمع العربي .

٤. أخيرا ، فقد حاولنا في هذه الورقة أن نتتبع بعض المؤشرات ونناقش العموميات في العمل الاجتماعي العربي. ولا بد مَن بلورة رؤية شاملة متكاملة للعمل الاجتماعي بأن تتبنى جامعة الدول العربية قيام مجموعات عمل متخصصة تضع الضوابط وتقترع الأسس والاستراتيجيات الملائمة للعمل الاجتماعي العربي في ظل متغيرات عالمية وأطروحات تسعى للهيمنة على الفضاءات الاجتماعية لدول العالم النامي ومن بينها العربية.

الإحالات المرجعية

١. انظر: مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب ، التقرير الاجتماعي العربي، القاهرة ،٢٠٠١م ، ص ٢-٣ .

٢. انظر : د. حليم بركات ، المجتمع العربي المعاصر، مركز دراسات الوحدة العربية، ط ٢، بيروت ، ١٩٨٥.

٣. World Bank ,Social Indicators & Development,1996

٤. عبد المحي صالح ، الخدمة الاجتماعية ومجالات الممارسة المهنية – القاهرة، دار المعرفة الجامعية ، ٢٠٠٠م، ص ١٨ .

٥. عثمان محمد الحسن ، الخدمة الاجتماعية في السودان مركز محمد عمر بشير، امدرمان ، مطبعة التسيير، ٢٠٠١م ، ص ١٣٢ - ١٣٣.

٦. المرجع السابق، ص ١٣٢.

٧. مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب ، التقرير الاجتماعي العربي ، مرجع سابق ، ص ١٧٩ .

٨. انظر: RSpencer S, "Religion & Social Work", Vol.1, *Social Work*, no. 3, 1956, pp 19-28

٩. د. الفاروق زكي يونس، الخدمة الاجتماعية والتغير الاجتماعي ، القاهرة ، عالم الكتب، ١٩٧٨، ص ١٥١ .

١٠. د. محمد فرج الملهوف ، الرعاية الاجتماعية ودورها في التعامل مع المحكوم عليهم، *مجلة البحوث الغربية للعلوم الاجتماعية التطبيقية* ، العدد الأول ،١٩٩١م . ص ٥٧.

١١. انظر د. مختار عجوبة ، "إيدلوجية الرعاية الاجتماعية وغياب الحوار المجدي في الوطن العربي"، *مجلة العلوم الاجتماعية*، المحاور ١٦، العدد الأول، ١٩٨٨م، ص ٤٣.

١٢. انظر : Marahall, The Right to Welfare, London:Heinemann,1981, p. 8 .

١٣. جامعة الدول العربية ، ميثاق العمل الاجتماعي العربي، ١٩٨٣م ، ص ٢٧٣ .

١٤. اتحاد الأخصائيين الاجتماعيين السودانيين ، ورقة تعريفية ، الخرطوم .

١٥. مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب ، التقرير الاجتماعي العربي ، مرجع سابق ، ص ٣ - ٤.

١٦. انظر : UNDP, Arab Human Development Report, 2002, p.25.